



UNITED NATIONS



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA

التوزيع : محدود
E/ECWA/POP/CONF.5/2
١٨ آذار / مارس ١٩٨٤
الاصل : بالعربية

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي
٢٥ - ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٤
عمان - الأردن

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
٣١ مارس ١٩٨٦
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

النمو السكاني والتنمية الاقتصادية
* في دولة منطقة غرب آسيا

إعداد
بسام الساكت وعيسى ابراهيم

* ان الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل الرأي الشخصي
رأي الأمم المتحدة وأوجامعة الدول العربية *

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 7

Directory Name:

CD7\POP\CONF5_2

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

٨٤ - ٩٧٨٢

قائمة المحتويات

الصفحة

المقدمة

٣ الفصل الاول : المؤشرات الديموغرافية في دول منطقة غرب اسيا

٣ ١٠١ معدل المواليد الخام

٥ ٢٠١ معدل الخصوبة الكلية

٦ ٣٠١ معدل الوفيات الخام

٨ ٤٠١ معدل وفيات الاطفال الرضع

٩ ٥٠١ المعدل السنوي للزيادة الطبيعية

١٠ ٦٠١ مستويات التحضر

١٠ ٧٠١ الهجرة الداخلية والخارجية

١٤ الفصل الثاني : القوى العاملة في دول منطقة غرب اسيا

١٤ ١٠٢ نسبة صغار السن الى جملة السكان

١٤ ٢٠٢ نسبة الاعالة

١٦ ٣٠٢ معدلات المساهمة

الصفحة

١٨ ٤٠٢ توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

٢١ ٥٠٢ انتاجية العمل

الفصل الثالث : النمو السكاني والتنمية في الأردن

٢٤ ١٠٣ الوضع السكاني وخصائصه

٢١ ٢٠٣ القوى العاملة والنشاط الاقتصادي

٣٤ ٣٠٣ الهجرة السكانية الأردنية - ايجابياتها وسلبياتها

الفصل الرابع : علاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية

٤٣ ١٠٤ معدل دخل الفرد

٤٤ ٢٠٤ الآثار الاقتصادية للنموا السكاني السريع

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

٥٤ المراجع العربية

٥٦ المراجع الانجليزية

المقدمة

يعتبر نمو السكان وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه الدول النامية ومنها دول منطقة غرب آسيا . لا شك أن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية هي علاقة تبادلية، بمعنى أن كلاً منها يؤثر في الآخر ، أولى أن العلاقة السببية هي ذات اتجاهين ، فالنمو السكاني يؤثر في التنمية الاقتصادية، وهذه التنمية تؤثر في النمو السكاني ، ولكننا في هذه الورقة سوف نقتصر البحث على الجانب السببي الأول .

يؤثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي كعامل من عوامل الانتاج باعتبار أن القوى العاملة هي أحد متغيرات دالة الانتاج القومي ، وبالتالي فإن نمو السكان يحفر عميقة التنمية الاقتصادية . ومن ناحية أخرى ، فإن نمو السكان هو عامل من عوامل زيادة الاستهلاك مما يخلق ضغوطاً على الموارد الطبيعية المتاحة والاستيراد ، كما أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها مما ينقل العبء على موازنة الحكومة ونفقاتها ، إضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني قد يؤدي إلى زيادة البطالة وزيادة نسبة الأعالة (بمعنى أنه يتقل كاً هل رب الأسرة) وبالتالي ابطاء العملية التنموية وأحياناً افشلها . ويفترض وراء زيادة السكان وزيادة نسبة الأعالة ، عوامل معدلات الخصوبة العالمية ، وانخفاض معدلات الوفيات .

في ضوء ذلك كله أصبحت دراسة نمو السكان واتجاهاته واسبابه وانعكاساته الاقتصادية تتطلب المزيد من الدراسات والبحث ، وهذا ما تحاول هذه الورقة القاء الضوء عليه وتخصيص دراسته في دول منطقة غرب آسيا مع الاشارة الى تجربة الأردن .

ولا بد من التنويه هنا الى أن ادراك العلاقة الحقيقية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لا يتأتي إلا من خلال وضع نموذج اقتصادي متكامل ، بحيث يتضمن هذا النموذج معادلات سلوكية لدول الانتاج والاستثمار والاستهلاك والاسعار، وكذلك دوال للمتغيرات الديموغرافية مثل معدلات المواليد والوفيات والهجرة والخصوصية ووفيات الأطفال الرضع ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي ، وذلك بهدف تحديد متغيرات (محددات) كل دالة وبيان الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية . وعند توفر مثل ذلك النموذج الاقتصادي فإنه بامكان بيان أثر البدائل لمعدلات نمو السكان وانعكاساتها على معدل دخل الفرد .

تتضمن هذه الورقة خمسة فصول الى جانب المقدمة . يتناول الفصل الاول منها بعض المؤشرات الديموغرافية في دول منطقة غرب آسيا . ويشتمل الفصل الثاني على بيان القوى العاملة ، حيث يتضمن التوزيع العمري للسكان ونسبة الاعالة ، ومعدلات المساهمة وتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي ، وانتاجية العمل . ويوضح الفصل الثالث علاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية في الأردن ، حيث يتناول الوضع السكاني في الأردن وخصائص القوى العاملة والنشاط الاقتصادي ، الهجرة السكانية الأردنية مع بيان ايجابياتها وسلبياتها بايجاز . أما الفصل الرابع فيغطي العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية بتمثيله بمعدل دخل الفرد ، كما انه يلقي الضوء على آثار النمو السكاني السريع على التنمية واخيرا يلخص الفصل الخامس نتائج هذه الدراسة ويقدم بعض الاقتراحات .

الفصل الاول

المؤشرات الديموغرافية في دول منطقة غرب اسيا

سوف يتناول هذا الفصل عرضا لأهم المؤشرات الديموغرافية لدول منطقة غرب اسيا، حيث تضم هذه المنطقة ١٣ بلداً عربياً يصل عدد سكانها الى حوالي ٨٣ مليون نسمة عام ١٩٨٠ و من أهم المؤشرات الديموغرافية ما يلي :

١٠١ معدل المواليد الخام

ويحسب معدل المواليد الخام حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الاحياء خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

تتميز دول المنطقة بمعدلات مواليد مرتفعة، حيث زاد عن (٤٥) في الالاف في المتوسط عام ١٩٨٠، وذلك بسبب ارتفاع مستوى الخدمات الصحية ومستوى الدخل . وما لا شك فيه أن ارتفاع معدلات المواليد هذه سوف تؤثر على القوى العاملة المستقبلية باعتبار أن هؤلاء المواليد سوف يتحولون مستقبلاً الى قوى عاملة محلية بافتراض عدم وجود هجرات خارجية لقد بلغ أعلى معدلات المواليد في الكويت (٣٥٢ في الالف) وذلك بالنسبة للكويتين فقط، بينما سجلت لبنان أدنى معدلات المواليد (٢٦٢ في الالف) وذلك لعام ١٩٨٠

ان أهم العوامل التي تساهم في تغير معدلات المواليد الخام هي :
معدل دخل الفرد ، معدلات المشاركة للإناث في سوق العمل ، معدل
وفيات الأطفال الرضع، مستوى المرأة التعليمي ، مستويات التحضر، والعامل
الديني .

ان زيادة معدل دخل الفرد تعني زيادة ميزانية الأسرة وبالتالي
زيادة الإنفاق على الصحة ، التغذية والا سكان الصحي والتعليم ، مما
يساهم في رفع مستوى الخصوبة وبالتالي المواليد . أما عامل معدل مشاركة
الإناث في سوق العمل ، فإنه يمكن النظر إليه من زاوية التكلفة ، فكلما
زاد معدل المشاركة كلما ضعف حماس المرأة للإنجاب بسبب التكلفة على ذلك
كالاجازات وعدم توفر دور الحضانة ورعاية الأطفال في الغالب ، وإذا ما
توفرت فإنها تكون باهظة التكاليف . وبخصوص معدل وفيات الأطفال الرضع ،
فإن ارتفاع مستوى الخدمات الصحية يزيد من معدلات المواليد ويختفي
من معدلات وفيات الرضع . أما مستوى المرأة التعليمي فإنه يؤثر سلبياً على
معدلات المواليد ، فكلما ارتفع تعليم المرأة كلما سهل تعاملها طبياً مع
الإطباء والممرضات ، كما أنها تنزع إلى ترك التقاليد التي تشدّها إلى أن
تحقق ربة بيت ، ويزداد اهتمامها ببعض النشاطات ومظاهر الحياة الحديثة
من زيارات وحفلات ، كما أنها تميل إلى المحافظة على رشاقتها وحيويتها ،
وبالتالي تميل إلى التقليل من الإنجاب وإذا ما نظرنا إلى عامل مستويات
التحضر ، فإننا نلاحظ أن سكان الريف يميلون إلى الإنجاب المرتفع ، حيث
ينظر إلى المواليد هناك على أنهم يساهمون في الزراعة ، كما يشكلون للاسرة
ما يعرف بالعزوة وبخاصة الأطفال الذكور ، بالإضافة إلى توفر المساكن
هناك وذلك على النقيض من سكان المدن حيث ترتفع تكاليف المعيشة وتشتد

حدة مشاكل الاسكان وغيرها ، ولهذا نجد أن معدلات المواليد في الريف ترتفع عن مثيلاتها في المدن . أما العامل الديني فلا زال موضع جدل وإن كان يعتقد أن المسلمين يميلون إلى الانجاب المرتفع اذا ما قوربوا بالمسحيين .

٢٠١ معدل الخصوبة الكلية

ويتم احتساب معدل الخصوبة الكلية حسب المعادلة التالية :

$$= \frac{\text{عدد المواليد في الفئة العمرية}}{\text{عدد الامهات في الفئة العمرية}} \times 1000 \times \text{طول الفئة العمرية}$$

يؤثر معدل الخصوبة على معدل نمو السكان وحجمه وتوزيعه حسب الجنس والسن . ان خفض معدل الخصوبة يعني خفض معدل نمو السكان وبالتالي تقليل حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ، مما يؤدي إلى زيادة الدخار اللازم لتمويل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وهذا يعكس بدوره على نصيب الفرد من الدخل والخدمات وبالتالي زيادة الرفاهية .

لقد تعددت دراسات الخصوبة وتبينت العوامل المؤثرة فيها في الدول النامية ، ومع ذلك فإن أهم محدداتها هي : معدل دخل الفرد ، مستويات الأسعار ، مستوى الخدمات الصحية ، مستوى المرأة التعليمي ، معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ، معدل المواليد ، الزواج المبكر ، نوع الاستيطان (ريفي ، حضري ، بدوى) ، والعامل الديني .

لا زالت مستويات الخصوبة مرتفعة في دول منطقة غرب آسيا ، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي في السعودية (١٧٢) طفل عام ١٩٨٠ في المتوسط للمرأة في سن ٤٩-٥١ وهو من أعلى المعدلات في دول المنطقة، بينما نجده في لبنان قد بلغ (٤٢٤) طفل في المتوسط وهو من أدنى المعدلات في دول المنطقة ، ويظهر ذلك في جدول رقم (١١) *

٣٠١ معدل الوفيات الخام

ويحسب معدل الوفيات الخام وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

تضارب معدلات الوفيات الخام بين دول المنطقة قيد الدراسة، علماً بأن أدنى هذه المعدلات قد سجلت في كل من الإمارات العربية والكويت (٥،٥٢) في ألف عام ١٩٨٠ على التوالي) كما لوحظ أن أعلى هذه المعدلات قد كان في كل من اليمن الديمقراطية واليمن الشمالي (٢١،٢٢) في ألف عام ١٩٨٠ على التوالي) كما هو موضح في الجدول رقم (١١) . ومن البداهيات أن التقدم في الخدمات الصحية وارتفاع المستوى التعليمي وزيادة الوعي الصحي التي تساهم كلها بخاصة في ارتفاع الوعي الصحي وبالتالي في انخفاض معدلات الوفيات وهذا يبدو جلياً في دول البترول العربية كالبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية *

جدول رقم (١) المؤشرات الديمografية في دول منطقة غرب آسيا لعام ١٩٨٠

البيانات المنشورة في "النشرة السكانية" ، عدد ٢٠ حزيران (١٩٨١) ، (اللجنة الاقتصادية

البلد	معدل المواليد (الآلاف من السكان)	معدل الخصوبة الكلية	معدل المؤلفات (الآلاف من السكان)	معدل وفيات الأطفال (في الآلاف)	معدل الزيادة الطبيعية (بالمائة)	النمواسكاني (بالمائة)	نسبة سكان الحضارة إلى جملة السكان (بالمائة)
البحرين	٣٤٤٨	٦٧٥٩	٢١	١٠٢٠	٤٤٢٠	١٠٤٠	٣٦٩
الد.يمقراطي	٣٩	٥٠	٢١	١٠٧٠	٤٤٢٠	٠٤٠	٨٠
مصر	٤٠	٥٠	٢١	١١١١	٩٩٠	٠٦٠	٤٠
العراق	٤٣	٤٧	١٣	٧٣٢	٨٥٢	٣٥	٣٦
الأردن	٤٣	٤٧	١١	٧٣٢	٧٣٢	٣٥	٣٣
الكونغو	٤٣	٤٣	١١	٣٧٣	٣٧٣	٣٥	٩٠
لبنان	٤٣	٤٣	١٠	٣٧٢	٣٧٢	٣٥	٩٠
قطن	٤٤	٤٧	١٥	١١٦٢	١١٦٢	١٠	١١
السعودية	٤٤	٤٣	١٣	٣٧٣	٣٧٣	٣٥	٣٥
سوريا	٤٥	٤٥	١١	١٠٤٢	١٠٤٢	٦٠	٣٣
الإمارات	٤٦	٤٦	٦	٣٥٦	٣٥٦	٥٠	٩٠
اليمن	٤٦	٤٦	٦	١٧٧٥	١٦٠٧	٢٣	١١

Source: Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets , ECWA No. 3, May 1982 .

- (١) "بيانات طبارة" السكان والوارد البشرية والتنمية في العالم العربي ، النشرة السكانية ، عدد ٢٠ حزيران (١٩٨١) ، (اللجنة الاقتصادية
- (٢) لغرض إسهام

٤٠١ معدل وفيات الاطفال الرضع

ويعرف معدل وفيات الاطفال الرضع حسب المعادلة التالية :

$$\frac{\text{عدد وفيات الاطفال قبل بلوغهم العام الاول من العمر خلال السنة}}{\text{عدد المواليد الاحياء خلال السنة}} \times 1000 =$$

لا زال هذا المعدل يتباين بين دول منطقة غرب آسيا، إذ بينما فقدت الكويت (٣٧) طفلاً من بين كل ألف من المواليد عام ١٩٨٠ ولبنان (٤٥) وقطر (٤٨) والبحرين (٥٢)، نجد أن هذا المعدل ارتفع إلى (١٢٨) في السعودية، (١١٥) في اليمن، (١٥٢) في اليمن الديمقراطية، (١٠٦) في اليمان، ومن الملاحظ أن وفيات الاطفال الرضع بين الذكور يفوق مثيله بين الإناث في كل دولة المنطقة ما عدا عمان. ويمكن القول بشكل عام أن تصدى دول المنطقة لقاومة الأمراض المعدية والخاصة بالاطفال يخفيض من معدل وفيات الاطفال الرضع.

وإذا ما نظرنا إلى محددات معدل وفيات الاطفال الرضع نجد أن هناك عدداً من المتغيرات التي تلعب دوراً هاماً في تحديد هذا المعدل ذكر منها على سبيل المثال كل من : معدل دخل الفرد، الحالة التعليمية للزوجة الحامل، وظيفة الزوجة وعمرها، مستوى الحالة الصحية، معدلات الخصوبة.

٥٠١ المعدل السنوي للزيادة الطبيعية

ويحسب هذا المعدل بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان}} \times 1000 = \text{معدل المواليد} - \text{معدل الوفيات}$$

بالنظر الى معدلات الزيادة الطبيعية في دول المنطقة (جدول رقم (١)) نجد أنها لا زالت عالية وذلك نتيجة للفجوة بين معدلات المواليد الخام ومعدلات الوفيات الخام . هذا ويتوقع أن تستمر معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بالارتفاع نتيجة للزيادة في مستويات الخصوبة والانخفاض في معدلات الوفيات .

وإذا ما أخذنا عامل الهجرة الخارجية بعين الاعتبار نصل إلى معدلات نمو السكان والتي مازالت مرتفعة ، مع أنها لا تشكل عقبة رئيسية أمام عملية التنمية الاقتصادية في بعض دول المنطقة بسبب زيادة الدخل القومي ب معدلات أعلى من معدلات نمو السكان . إن معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية البترولية لا زالت تتزايد وذلك بفعل عوامل الهجرة من الخارج للداخل والتي تتفوق على معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الأصليين .

مستويات التحضر

ان نسبة سكان الحضر (المدن) الى مجموع السكان لا زالت تتفاوت بين دول المنطقة فبینما تراوحت تلك النسبة بين (١١٪) في اليمن عام ١٩٨٠ و (٢٢٪) في عمان ، نجد لها قد بلغت (٩٠٪) في الكويت و (٨٦٪) في قطر ، (٨٥٪) في البحرين و (٨١٪) في الامارات العربية كما يتضح في الجدول الآف الذكر .

ان ارتفاع مستويات نسبة سكان الحضر الى جملة السكان انما يعكس مباشرة على تجمعات العواصم مما يزيد الطلب على المساكن والمياه والكهرباء ، والمواصلات كما ذكرنا سابقا ، وبؤدی كذلك الى اختلال توزيع السكان بين فئات العمر المختلفة داخل البلد . ويعزى ارتفاع نسبة الحضر بشكل عام الى تركز الصناعات البترولية والتحويلية في العواصم ، بالإضافة الى تركز معظم المؤسسات الحكومية والتعليمية والمؤسسات المالية والخدمات في العواصم أو محافظات العواصم دون غيرها .

٦٠١

الهجرة الداخلية والخارجية

ان الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة هي احدى الخصائص المعيبة لدول منطقة غرب آسيا ، وترتبط هذه الهجرة ارتباطاً مباشراً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتوفر الموارد الطبيعية ، فإذا ما اولت خطط التنمية أهمية خاصة للقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات على حساب تنمية القطاع الزراعي وهو ما نشاهد في عدة دول عربية ، فإن هذا بلا شك سوف يؤدي الى هجرة القوى العاملة الزائدة من القطاع الزراعي الى القطاعات الأخرى .

على أن الهجرة الداخلية تعود إلى عدة عوامل منها : ارتفاع مستوى الأجر وتوفر فرص العمل وتتنوعها وتتوفر الخدمات والمرافق العامة والحياة الأفضل في المدن . وتكون نتيجة هذه الهجرة هو ظهور اختلافات في المعاشرات والصحة والتعليم والسكن مما يؤدي إلى إرباك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن نتائجها أيضاً ظهور ما يعرف بـ ~~مدن الصفيح~~ (Shunty Towns) بالقرب من العواصم ، وما ينتج عنها من ظهور أمراض وأوضاع صحية وجرائم وأمراض اجتماعية .

وبالنظر إلى الهجرة الخارجية ، فإننا نلاحظ أن هناك دول ترسل عمالاً كمصر ، لبنان ، اليمن ، سوريا ، بينما دول أخرى تستقبلهم كالبحرين ، الكويت ، السعودية ، قطر ، عمان والإمارات العربية ، كما أن هناك دول ترسل عمالاً وتستقبلهم في نفس الوقت كالاردن والعراق (ترسل الاردن العمال أصحاب الكفاءات والعمال المهرة ، وتستقبل عمالاً أقل مهارة بشكل عام) .

شكلت القوى العاملة المهاجرة من مصر والأردن واليمن الديمقراطية ما نسبته (٨٦٪) من مجمل القوى العاملة المهاجرة العربية ، في حين استقبلت الكويت والإمارات العربية ما نسبته (٨٥٪) من مجمل القوى العاملة المهاجرة العربية ، ويمكن توضيح ذلك في جدول (٢) .

لقد شجعت دول النفط في غرب آسيا الهجرة من الخارج لتوفير الكفاءات والمهارات اللازمة وللتخفيض من الضغط المتصاعد على الأجر المحلي . على أن تلك الدول قد تتردد في قبول زيادات سريعة إضافية في حركة الهجرة إليها وذلك لعدة أسباب منها الاقتصادية والاجتماعية والمنيّة ، حيث أن الكلفة الحقيقة للعمال لا جانب تتجاوز إلى حد بعيد الأجر التي

جدول رقم (٢)
هجرة القوى العاملة العربية في دول منظقة غرب آسيا لعام ١٩٧٥م

(بيانات ف)

الدول المستقطبة للقوى العاملة						
الدول المرسلة						
النوع (%)	المجموع	ال سعودية	عمان	قطر	الكويت	البحرين
٣٧٥	٦٨١	١٣٧	٣٢٥	٣٧٣	٣٣١	٢٠١
٣٧٧	٦٢٣	٤٢٦	٢٧١	٢٧٤	٣٢٣	٢٠٣
١٣٥	٢٣٠	٢٤٠	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٠٥
١٢١	٤٨١	٢٤١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٠١
						-
						الاردن
						سوريا
						اليمن والسودان
						الливان والتunisia
						الجمجمة
						(%)
	٦٤٦١	٥٥٩	-	٧٨	١٤٠	١١٣٥
	١٠٠٠٠	١٠٢٠	-	٥٣	٦٣	٨٨٦

Source: Z Ecevit, "Labour Migration in the Middle East and North Africa and its Economic Implications in ECWA", in population and Development in the Middle East, 1982 .

يتناقضونها ومنها ايضًا زيادة الطلب على الاستهلاك والخدمات الناتجة عن اصطحاب عائلات العمال المهاجرين لهم . وقد أخذت هذه البلدان تنظر إلى مسألة الهجرة في الثمانينات نظرة أقل تشجيعاً ووضعت عليها قيوداً كثيرة *

تؤثر كلاً من الهجرة الداخلية والخارجية على معدلات نمو المدن والمحافظات وعلى الهياكل العمرية للسكان وقوه العمل ومعدلات المواليد والوفيات وكثافة السكان *

الفصل الثاني

القوى العاملة في دول منطقة غرب آسيا

يتناول هذا الفصل بيان التوزيع العمري للسكان ونسبة الأuala ومعدلات المساهمة وتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي وانتاجية العمل .

١٠٢ : نسبة صغار السن إلى جملة السكان

ان ارتفاع نسبة صغار السن أى فئة العمر ١٥ سنة فأقل الى جملة السكان تعني اتساع قاعدة الهرم السكاني ، مما يؤدي الى تناقص نسبة السكان المنتجة أى فئة العمر ١٥-٦٤ سنة ، وبالتالي ارتفاع نسبة الأuala ، ويطلق على تلك المجتمعات لقب مجتمعات فتية .

لقد سجلت أعلى النسب لعام ١٩٨٠ في الأردن (٥٣٪) وأقلها في الإمارات العربية (١١٪) وقطر (٦٨٪) ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (٣) .

٢٠٣ : نسبة الأuala

ويقصد بنسبة الأuala نسبة عدد السكان خارج سن العمل (١٥ سنة فأقل و ٦٤ سنة فأكثر) الى عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) . ويتفاوت عهء الأuala بشكل عام بين دول المنطقة ، وبينما تصل هذه النسبة اعلاها في الأردن (١١٪) عام ١٩٨٠ ، نجد أنها في قطر تصل إلى (٦٠٪) وهي من أخفض النسب في دول المنطقة . وما الارتفاع في نسبة الأuala

جدول رقم (٣))
 نسبة صغار السن إلى جملة السكان ، ومعدلات المساهمة في القوى العاملة والمنسبة للسكان في سن العمل في دول
 مدنية غربية أسيوية لعام ١٩٨٠

البلد	نسبة صغار السن إلى جملة السكان (%)	معدلات المساهمة في القوى العاملة		النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥—٦٤ سنة)
		الذكور	الإناث	
البحرين	٣٩٥	٦٥٠	٣٤٥	-
اليمن الديمقراطية	٥٧٤	٦٤٣	٢٤٥	٥٥
موريتانيا	٣٨٥	٥٠٥	٢٧٥	٥٧
مصر	٥٧٤	٤٣٥	٢٦٥	٥١
لبنان	٥٣٥	٣٥٥	٢٢٤	٥١
الاردن	٥١٤	٤١٤	٣٣٠	٥٦
الكونغو	٤٩١	٤١٩	٣٠٣	٥٧
لبنان	٤١٤	٣٤٤	٢٣٣	-
اليمن	٤١٤	٣٤٤	٢٢٤	-
قطن	٢٨٦	٢٧٢	٢٠٥	-
السعودية	٤٠٤	٣٢٤	٢٥٧	٥٦
سوريا	٢٧٤	٢٩٦	٢٤٩	٤٩
الإمارات العربية	٤٨٢	٤٠٧	٢٤٥	٥٣
اليونان	٤٣٤	٣٦٤	٢٣٥	٥٦

Source: Demographic and Related Socio-Economic Data sheets, ECWA, No. 3, (1) May 1982 .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ، (البنك الدولي) وذلك لبيانات عهد (٥)

الا نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وتزايد معدل نمو السكان وانخفاض نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في دول المنطقة .

ان تلك الفكرة المعالة هي فئة مستهلكة ولم يستمدت منتجة ، وبالتالي فكلما ارتفعت نسبة الاعالة في دولة ما كلما كان ذلك على حساب تعويمها الاقتصادي ، حيث تزداد اعباء الارسنه ونفقاتها مما يخفض مدخراتها وهذا يعكس ظاهرة معاملات الادخار والاستثمار والاستهلاك والاستيراد ومن جهة اخرى فان ارتفاع نسبة الاعالة يزيد من الانفاق الحكومي على قطاع الخدمات وذلك على حساب تنمية القطاعات الاخرى ، وهذا يعكس بدوره على زيادة العجز في الميزانية العامة للدولة ويختفيض من الادخار الحكومي ايضا . وهذه المدخرات الخاصة والحكومية هي أساس التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية مما يؤدي بالحكومة ان تلجأ الى الدين العام الخارجي والمساعدات الاجنبية وذلك في الدول غير البترولية كالاردن مثلا .

ان زيادة نسبة الاعالة تعني ببساطة انخفاض في القوى العاملة في المدى القصير .

٣٠٢ : معدلات المساهمة

يعكس معدل مشاركة السكان النشطين اقتصادياً مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي لهـلـ ما ، ولا شك أن مثل هذا المعدل إنما يتأثر بعـدة عـوـاـمـلـ اـقـتـصـادـيـةـ — مثلـ مـعـدـلـ مـسـاـهـمـةـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـاـنـتـاجـ وـنـظـمـ الـحـوـافـزـ وـالـجـوـرـ ، وـعـوـاـمـلـ دـيـمـوـغـرـافـيـةـ — مثلـ مـعـدـلـ الـمـوـالـيـدـ الـخـامـ وـحـجمـ السـكـانـ وـتـوزـيـعـهـمـ الـجـفـرـافـيـ ، وـعـوـاـمـلـ اـجـتـمـاعـيـةـ — مثلـ نـسـبـةـ الـاـمـيـةـ بـيـنـ السـكـانـ وـفـرـصـ التـدـريـبـ ، وـتـوـافـرـ الضـمانـ الـاجـتـمـاعـيـ بـالـاـضـافـةـ إـلـىـ الـهـجـرـةـ الدـاخـلـيـةـ

والخارجية للقوى العاملة • ونتيجة لكل هذه العوامل لا زالت معدلات المساهمة في القوى العاملة تتفاوت ما بين دول منطقة غربى آسيا ، فقد سجلت أعلى المعدلات في دولة قطر (٥٩٪) عام ١٩٨٠ ، والامارات العربية (٥٥٪)، بينما كان نصيب الأردن من أعلى المعدلات (٤٣٪) وذلك لعدة أسباب سوف توضح فيما بعد • وقد بلغ المتوسط العام لمعدلات المساهمة في دول المنطقة (٣٦٪) وهو معدل منخفض نسبياً اذا ما قورن بالدول المتقدمة والذي يتراوح ما بين (٤٥٪) الى (٦٦٪) •

هناك عدة عوامل تلعب دوراً هاماً في تحديد معدلات المشاركونها :

١ : الهجرة : حيث أن الهجرة بين أقطار منطقة غربى آسيا ، وهجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي تؤثر مباشرة في حجم وتوزيع القوى العاملة العربية •

٢ : التركيب العمري للسكان : وقد سبق أن أشرنا إلى أنه كلما ارتفعت نسبة الفتترين المعالتين ١٥ سنة فأقل و ٦٥ سنة فأكثر، كلما انخفضت معدلات المشاركة في الدول المعنية •

٣ : انخفاض معدلات المشاركة عند الإناث في القوى العاملة – حيث لا زالت نسبة مشاركة الإناث منخفضة بشكل عام ولا تتجاوز (٥٪) في غالبية الأقطار ما عدا لبنان والعراق، كما هو موضح في جدول (٢)، حيث يعزى ذلك إلى عدة أسباب منها :

٤ : أسباب اجتماعية كالعادات والتقاليد مما يؤدي إلى اقتصار نشاط المرأة على تربية الأطفال والعناية بشؤون المنزل •

ب : لا زالت فرص حصول الاناث على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص غير متكافئة مقارنة مع الذكور، مما يزيد من نسبة الا لامية بين الاناث عنها في الذكور ويقلل من نسبة التحاقهن بسوق العمل . الا انه مع تغير نظرية المجتمع الى المرأة العاملة ومع الزيادة في نسبة الملتحقات بالتعليم وانتشار مراكز محو الا لامية، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف المعيشة، ارتفعت نسبة مساهمة الاناث في سوق العمل .

٤٠٢ توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

ان نظرية سريعة على توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي تدل على مسار واتجاه التنمية الاقتصادية اذ ما تتبعنا تلك التوزيعات في فترات زمنية متتابعة . وبالنظر الى جدول (٤) نجد ان التفاوت في توزيع القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية في دول منطقة غرب آسيا هو ظاهرة مميزة، فبينما يستأثر القطاع الزراعي على نسبة عالية من القوى العاملة في اليمن (٦٩٪) عام ١٩٨٠ ، وفي عمان (٥٠٪)، نجد له لا يشكل سوى نسبة ضئيلة في الكويت (٤٪)، الامارات العربية (٤٪)، قطر (٣٪)، والبحرين (٣٪)، وقد يعزى ذلك الى أن البلدان الاخيرة هي بلدان صحراوية تنخفض فيها مساحات الارضي الصالحة للزراعة، كما أن الخليفة الصحراوية في تلك الدول تعزف عن العمل في الزراعة وتعتبرها حرفه غير مرغوب فيها . وبالمثل فإن القطاع الصناعي والتعدين يستحوذ على نسب مرتفعة من القوى العاملة في دولة الامارات العربية (٤٧٪)، والبحرين (٣٨٪)، والكويت (٤٢٪)، ونسبة متداة في اليمن (٩٩٪)، واليمن الديمقراطية (١٧٪). وبخصوص قطاع الخدمات ، فهو رغم م _____ أن القوى العاملة فيه تتفاوت بين دولة واخرى،

جدول رقم (٤)
توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في دول منطقة غرب آسيا لعام ١٩٨٠

القطاعات الاقتصادية (%)						البلد
المجموع	الزراعة	الصناعة والتعدين	الخدمات	آخرى	المجموع	
١٠٠٪	٣٤	٣٨٦	٥٥٣	٢٧	١٠٠٪	البحرين
١٠٠٪	٤٣٪	١٧٠	٣٩٪	-	١٠٠٪	اليمن الديمقراطية
١٠٠٪	٤٢٪	١٨٣	٣٢٪	١٪	١٠٠٪	مصر
١٠٠٪	٣٠٪	٢١٪	٤٤٪	٤٪	١٠٠٪	العراق
١٠٠٪	١٣٪	١٨٩	٦٢٪	-	١٠٠٪	الأردن
١٠٠٪	٣٪	٤٤٪	٢٣٪	-	١٠٠٪	الكويت
١٠٠٪	٥٠٪	٢١٪	٥٠٪	٤٪	١٠٠٪	لبنان
١٠٠٪	٣٪	٢٩٪	٦٨٪	-	١٠٠٪	عمان
١٠٠٪	٢٤٪	٢٠٪	٥٥٪	٠٪	١٠٠٪	قطر
١٠٠٪	٢٤٪	٢٤٪	٥٥٪	-	١٠٠٪	السعودية
١٠٠٪	٣١٪	٣٠٪	٣٥٪	٣٪	١٠٠٪	سوريا
١٠٠٪	٢٪	٤٢٪	٥٠٪	-	١٠٠٪	الامارات العربية
١٠٠٪	٦٩٪	٩٪	٢٠٪	-	١٠٠٪	اليمن

Source: Demographic and Related Socio-Economic Data-Sheets,
Ecwa, No. 3 May 1982 .

الا أنه بشكل عام لا يزال يشكل نسبة عالية من القوى العاملة، فقد بلغت أعلى النسب في الكويت (٢٣٪)، قطر (٦٨٪) والأردن (٦٧٪) وسجلت أدنى النسب في اليمن (٢٠٪) وفي عمان (٣٪). ان ارتفاع نسب قطاع الخدمات في معظم دول المنطقة يدل على أن تلك المجتمعات هي مجتمعات استهلاكية وليس انتاجية، وهذا التورم ليس ظاهرة صحية .

انه لمن الضروري الاشارة الى أن التوزيعات القطاعية للقوى العاملة وتغيراتها الهيكلية خلال فترة زمنية معينة انما يعكس النمط التنموي المتبعة وطبيعة البنيان الاقتصادي ومدى توافر الموارد الطبيعية للدولة المعنية وهذا ينعكس على معدل دخل الفرد وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . ان النمو الاقتصادي لا بد وأن يرافقه عادة انخفاض نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي لحساب بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك بسبب عوامل الهجرة الداخلية وقلة رأس المال المستثمر فيه بالإضافة الى المنافسة على بيع الارضي جرياً وراء الربح السريع ، وكذلك بسبب عدم توفر الحوافز وانخفاض الا جور الزراعية ووجود البطالة المقنعة في قطاع الزراعة ، ناهيك عن تركيز معظم خطط التنمية الاقتصادية على تطوير وتنمية القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ، ف تكون المحصلة هو زيادة معدل دخل الفرد بشكل متفاوت مما يزيد الطلب على منتجات القطاع الصناعي وغيرها . فاذا ما علمنا أن العرض في معظم دول المنطقة غير من لصعوبة تحول عناصر الانتاج من قطاع آخر ، فإن الطلب المتزايد عادة ما يلبي عن طريق الاستيراد مما يوفر على مستويات الاسعار وموازنن التجارة .

ولا بد هنا من التنويه الى أن انخفاض نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة لا يعني بالضرورة انخفاض أهمية ذلك القطاع بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية ، حيث أن ميكانة ذلك القطاع (استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة) أو تحويل العمالة الزائدة فيه الى قطاعات اقتصادية أخرى مما يزيد الانتاج ، إنما تلعب دوراً رئيسياً في تقرير طبق النسب لتوزيع القوى العاملة قطاعياً كما هو الحال في الدول المتقدمة فقط.

ويحضرنا القول هنا بأهمية التنويه عن سياسات تخطيط القوى العاملة وتوزيعها لقطاعي ، وذلك لكي تخدم أغراض التنمية الاقتصادية على أكمل وجه ، ويتم ذلك من خلال دراسة لمعروض والمطلوب من تلك القوى العاملة سواءً على المستوى الكلي أو القطاعي ، مع وحيط ذلك بعملية الاعداد والتدريب والتعليم بهدف تجنب اهدار وتبديد الطاقات وتلافي البطالة في حالة زيادة العرض وكذلك بهدف تلافي الاختناقات في حالة زيادة الطلب.

٥٠٢: انتاجية العمل

تقاس انتاجية العامل بنسبة الناتج المحلي الصافي الحقيقي إلى عدد القوى العاملة سواءً كانت على المستوى الكلي أو الجزئي أو القطاعي أو على مستوى الصناعة . و اذا ما ترجمنا ذلك الى متطابقة رياضية يمكننا القول أن :

معدل نمو الناتج المحلي الصافي الحقيقي = معدل نمو القوى العاملة + معدل نمو الانتاجية
 فإذا ما نظرنا الى انتاجية القطاع الزراعي كما هو موضح في جدول (٥) خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٦ ، نجد أنها لا زالت منخفضة . وما ينطبق

جدول رقم (٥)

معدل النمو والانتاجية في القطاع الزراعي في بعض دول منطقة غرب آسيا
للفترة ١٩٦١-١٩٧٦
(نسبة مئوية)

البلد	الإنتاج الزراعي (%)	السكان النشطية في القطاع الزراعي (%)	الانتاجية للعامل (%)
مصر	٢٣٢	٢٣٨	-١٢
العراق	٢٣٣	١٥١	٠٨٢
الأردن	-١١	٠٩٠	-٤٠
لبنان	٦٠٤	٤٤٢	٢٥٣
سوريا	-٢٢	٣٦٢	-١٩١
المملكة العربية السعودية	١٥٨	٠٣٠	١٠٠

Source: Atif Kubursi, "Arab Agricultural Productivity : A New Perspective" in I. Ibrahim (ed.) , Arab Resources , London :Crom Helm , 1983 .

على القطاع الزراعي ينطبق ايضاً على القطاع الصناعي وعلى الناتج المحلي .
ان انخفاض متوسط انتاجية العمل يؤدي الى زيادة نفقة الوحدة المنتجة
والتالي نقص الارباح مما ينعكس على جملة الاستثمارات فيها ، واذا ما اضفنا
الى ذلك كله انخفاض نسبة القوى العاملة للسكان بسبب ارتفاع نسبة الاعالة
وبسبب الهجرة في بعض الدول المصدرة للقوى العاملة ، وانخفاض نسبة
مساهمة المرأة في سوق العمل ، ادركنا اسباب انخفاض نمو الناتج المحلي .

ويمكن أن يعزى انخفاض متوسط انتاجية العامل بشكل عام الى ما يلي :

- ١ : الاختلال في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية ، حيث
تستحوذ القطاعات غير السلعية (الخدمات) ذات الانتاجية المنخفضة
على غالبية القوى العاملة .
- ٢ : انخفاض ظروف الانتاجية للعامل مثل مستوى التغذية ومستويات
التعليم والتدريب وعدم توافر الحوافز وغيرها .
- ٣ : انخفاض في الفن الانتاجي (رأس المال المستثمر الثابت) والكفاءة
التنظيمية والادارة .
- ٤ : عدم توفر المواد الخام احياناً أو رأس المال وقطع الغيار اللازمة
احياناً أخرى بالإضافة الى تقادم الالات .
- ٥ : عدم متابعة العامل للتقدم التكنولوجي والاساليب الحديثة في الانتاج
نظرًا لانتشار الامية . كما أن الاعطال واصابات العمل في القطاع
الصناعي على وجه الخصوص تساهم في انخفاض انتاجية العامل في
القطاع المذكور .

الفصل الثالث

النمو السكاني والتتميمة في الأردن

يبين هذا الفصل الوضع السكاني في الأردن وخصائصه وعلاقته بالتنمية الاقتصادية كحالة خاصة لدولة من دول منطقة غرب آسيا . وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء : الوضع السكاني وخصائصه ، القوى العاملة الأردنية والنشاط الاقتصادي ، الهجرة السكانية بآيجابياتها وسلبياتها .

١٠٣ : الوضع السكاني وخصائصه

لقد حدثت تغيرات سكانية هامة في الأردن منذ نشأته بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهد لها خلال السنوات الماضية وقد أثرت هذه العوامل على معدل نمو السكان والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي للسكان وحجم القوى العاملة فيه ، ويمكن ارجاع تسارع النمو السكاني في الأردن إلى العوامل التالية :

١ : تيارات الهجرة عامي ١٩٤٨، ١٩٦٢ وذلك بسبب الحروب العربية الإسرائيلية ، مما أدى إلى هجرة جانب كبير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية .

٢ : استقرار معدلات المواليد في مستويات مرتفعة نسبياً مع الانخفاض المستمر لمعدلات الوفيات وذلك بسبب ارتفاع مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك نتيجة للتطور الاقتصادي ، كما ساهم في زيادة السكان عامل عدم التجاوب مع برامج تنظيم الأسرة وخاصة في الريف والبادية مما رفع من معدلات الخصوبة . ويمكن توضيح ذلك في جدول (٦) .

جدول رقم (٦)
بعض المؤشرات الديموغرافية في الأردن

١٩٨٠	١٩٧٦	١٩٧١	١٩٥٤—١٩٥٢	المؤشرات الديموغرافية
٤٦٩	٥٠٠	٤٢٣	٤٩	معدل المواليد الخام (في الالف)
٧٨	١٢٠	١٥٢	٢١٠	معدل الوفيات الخام (في الالف)
٣٩١	٣٨٠	٣١٦	٢٨٠	معدل الزيادة الطبيعية (في الالف)
٥٣٠	—	٤٠٤	—	نسبة فئة العمر أقل من ١٥ سنة إلى جملة السكان

Source: Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the ECWA, No. 2, Jan. 1978 and No. 3, May 1982 .

ان نظرة فاحصة الى الجدول السابق ، تبين لنا أن معدل المواليد بقي ثابتاً تقريباً خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٨٠ وذلك في المدى ٤٧ - ٤٩ في الالف، بينما انخفض معدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً من (٢١) في الالف عام ١٩٥٦ الى (٨) في الالف عام ١٩٨٠ وقد أدت تلك الفجوة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات الى زيادة معدل نمو السكان من (٣٨٪) عام ١٩٥٦ الى (٣٩٪) عام ١٩٨٠

وإذا ما نظرنا الى التوزيع العمرى للسكان ، فائماً نلحظ أن نسبة فئة العمر دون سن ١٥ سنة الى جملة السكان قد ازدادت من (٤٥٪) عام ١٩٦١ الى (٥٣٪) عام ١٩٨٠ مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الأعالة وزيادة حجم الأسرة وبالتالي زيادة اعباء الأسرة من حيث الانفاق . وقد حدث ذلك نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض مستويات الوفيات ، فإذا اضفنا نسبة فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر الى جملة السكان ، نجد أن معدل الأعالة قد ارتفع من (٩٤٪) عام ١٩٦١ الى (١١١٪) عام ١٩٨٠ وهو من أعلى المعدلات في دول المنطقه .

ان نمط توزيع السكان ما بين الريف والحضر ينعكس مباشرة على التنمية الاقتصادية ويتأثر بها ، وبحكم هذا التوزيع في الأردن عوامل متعددة منها نصف توزيع الأمطار والأراضي الصالحة للزراعة والعامل السياسي (حيث أدت حروب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الى هجرة اللاجئين الفلسطينيين وتركهم في مخيمات حول المدن الرئيسية) والتنمية الإقليمية وتتوفر الخدمات والمرافق العامة والأنشطة المالية والمؤسسات الحكومية . وإذا ما نظرنا الى مستويات التحضر نجد أن نسبة سكان المدن الى جملة السكان قد بلغت (٦٣٪) عام ١٩٨٠ ويمكن بيان عدم التوازن في توزيع السكان بين المحافظات المختلفة في جدول (٢) ، حيث يتضح أن محافظة عمان قد احتلت نسبة (٤٨٪) من جملة السكان

جدول رقم (٧)
توزيع السكان بين المحافظات في الأردن

المحافظة	عدد السكان	النسبة (%)									
البلقاء	٦٠٤٠٣٤٨	٤٣٣٦١٨	الجلالة	٤٠٤٦٣٩٧	٣٥٠٧٩٢	الزرقاء	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	الكرك	٦٢٦١١١	٣٩٠٢٨
الإسكندرية	٦٠٣٩٤٧	٣٥٠٧٩٢	العقبة	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	العقبة	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	العقبة	٦٠٣٩٤٧	٣٥٠٣٧
الطفيل	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٧٩٢	الخليل	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	الخليل	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	الخليل	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٣٧
المنطقة الحدودية	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٧٩٢	المنطقة الحدودية	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	المنطقة الحدودية	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	المنطقة الحدودية	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٣٧
العاصمة	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٧٩٢	العاصمة	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	العاصمة	٣٧٣٩٧٠	٣٥٠٣٧	العاصمة	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٣٧
الإجمالي	١٠٠٠٩٤٦٣	١٠٠٠٩٤٦٣	الإجمالي	٣٥٠٣٧	٣٥٠٣٧	الإجمالي	٣٥٠٣٧	٣٥٠٣٧	الإجمالي	٦٠٣٩٣٧	٣٥٠٣٧

المصدر: (١) عبد المنعم أبو نوار (التخطيون السكاني في الأردن) محاضرات وابحاث في القضايا السكانية، الجزء الثاني

(عمان ووزارة العمل، ١٩٨١) .

(٢) رئيس عبد الجابر، باسم "المساكن" استراتيجية السكان في الوطن العربي ، مجلة العمل، عدد ١١، السنة الثالثة

(عمان وزارة العمل، ١٩٨٠) .

(٣) دائرة الإحصاءات العامة ، الدشوة، الأحصائية السنوية ، ١٩٨٦ (عمان) .

عام ١٩٦١ وارتفعت الى (٣٥٪) عام ١٩٢٥ والى (٥٥٪) عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .
 ان استحواذ محافظة عمان على أكثر من نصف عدد السكان في الاردن يهدو طبيعيا اذا ما علمنا أن غالبية الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والmarkets التعليمية تتركز في محافظة عمان ، أما النسب الباقية فتتوزع بين مختلف المحافظات . وهذا التوزيع السكاني يسند على ضرورة وضع خارطة سكانية جديدة،خصوصا اذا ما اخذ في الاعتبار الصناعات الجديدة التي اقيمت في جنوب الاردن وتطوير ميناء العقبة .

لا زال معدل الخصوبة الكلي مرتفعا في الاردن ، اذ بلغ ٢٧ طفلا في المتوسط للمرأة في سن ٤٩-١٢ وذلك خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ .
 ولقد حددت أول دراسة للخصوبة في الاردن (ذراوة الاحصاءات ١٩٨٤) سبب ارتفاع معدلات الخصوبة بما يللي :

١ : الزواج في سن مبكرة ، حيث لوحظ أن (٧١٪) من الاناث في فئة السن ٢٤-٢٠ كن متزوجات، وأن (٩٨٪) من الاناث الاردنيات يتزوجن قبل سن اليأس .

٢ : انخفاض الوفيات ، حيث سجل أن (٦١٪) من الزوجات اللواتي وصلن فئة السن ٤٤-٤٠ كان لديهن ٧ أبناء، أو أكثر على قيد الحياة .

٣ : ارتفاع المواليد، فقد لوحظ أن (٨١٪) من الزوجات ينجبن ٦ فأكثر قبل وصولهن سن اليأس .

٤ : الحالة التعليمية للمرأة، حيث لوحظ أن مستوى الخصوبة يتتناسب مكسيا مع مستوى المرأة التعليمي .

هذا وقد بيّنت الدراسة أن الخصوبة في القطاع الزراعي هي أعلى من نظيرتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكن المثير للدهشة هو أن تلك الدراسة قد سجلت عدم تأثير العوامل الأخرى في مستوى الخصوبة مثل العامل الديني، مستوى الدخل، الحالة الصحية، الحالة الزواجية، مهنة الزوج، ومنطقة السكن (ريفي أو حضري) . أما مسح الخصوبة عام ١٩٧٦، فقد جاء بالنتائج التالية :

- ١ : اختلاف الخصوبة حسب منطقة السكن، فقد أشار إلى أن الخصوبة في الحضر تختلف عنها في الريف، حيث بلغت الخصوبة للنساء في الريف ٢٠٧٩ مولود، وفي المدن ٢٠٢٤ و٢٠٦٤ مولود عام ١٩٧٦
- ٢ : ارتفاع المواليد، حيث لوحظ أن النساء ينجبن في المتوسط ٣٧ طفلاً.
- ٣ : اختلاف الخصوبة حسب الحالة التعليمية للمرأة، حيث بلغت الخصوبة للنساء اللواتي لم يلتحقن بالتعليم ١٠٩ ر، وللمتحقات بالتعليم الابتدائي ٢٠٧٦ وللمتحقات بالاعدادي ٢٠٥٠ وللمتحقات بالثانوي ٢١٣١ عام ١٩٧٦. وقد أشار ذلك المسح إلى أن ٩٧٪ من النساء المتزوجات كن على علم بطرق تنظيم النسل، ولكن نسبة ٤٦٪ من النساء فقط قد استعملن تلك الطرق.

على أن ارتفاع مستوى الخصوبة غالباً ما يؤدي إلى نتائج وخيمة مثل تدهور صحة الأم وأطفالها، وذلك بسبب النقص في التغذية الناتج عن الحمل المحتال والرضاعة وانخفاض مستوى الدخل وبالتالي انخفاض مستوى العناية بالطفل.

وشكل عام يمكن تلخيص أهم خصائص الوضع السكاني في الأردن بما يلي :

- ١ : ارتفاع معدل النمو السكاني إلى (٣٩٢) عام ١٩٨٠ بسبب انخفاض معدلات الوفيات وثبات معدلات المواليد عند مستويات مرتفعة ناهيك عن الهجرات القسرية التي لو اضيفت لرفعت معدل نمو السكان إلى أكثر من ذلك .
- ٢ : ارتفاع نسبة صغار السن (١٥ سنة فأقل) إلى جملة السكان (٥٣٪ عام ١٩٨٠) ، فإذا ما أضفنا نسبة فئة السن ٦٥ سنة فأكثر إلى جملة السكان (٢٤٪ عام ١٩٨٠) ، نصل إلى نسبة الأuala والتي بلغت (١١١٪) عام ١٩٨٠ وهي من أعلى النسب في دول المنطقة .
- ٣ : ارتفاع معدل الخصوبة الكلي إلى (٣٧) طفلاً عام ١٩٨٠ وذلك للمرأة في السن ١٥-٤٩ .
- ٤ : الاختلال وعدم التوازن في توزيع السكان جغرافياً بين المحافظات حيث تستحوذ محافظة عمان على أكثر من نصف عدد السكان ، وكذلك ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى (٦٣٪) من جملة السكان عام ١٩٨٠
- ٥ : لا زالت معدلات المواليد مرتفعة (٤٧ في الالف) ، مع انخفاض ملحوظ ومستمر في معدلات الوفيات (٧٢ في الالف) .
- ٦ : انخفاض في معدل المشاركة للقوى العاملة من مجتمع السكان ، حيث بلغ (٦٣٪) عام ١٩٨٠ ، وذلك لارتفاع متعدد سوف تبين لا حقاً .

ان كل هذه الخصائص الديموغرافية تتعكس على مستويات الادخار
والاستثمار والاستهلاك والاستيراد والاتفاق الحكومي بشكل خاص وعلى الناتج
القومي ومعدل دخل الفرد بشكل عام *

٢٠٣ : القوى العاملة والنشاط الاقتصادي

لقد اشرنا فيما سبق الى انخفاض معدل المشاركة في الاردن (%) ٦٣
عام ١٩٨٠) والذي يعود الى الاسباب التالية :

١ : التركيب العمري للسكان ، اذ أن (٥٦٪) من جملة السكان ينتمون
للفئتين العمريتين أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة، بالإضافة
إلى ارتفاع نسبة المترددين بالدراسة حيث بلغت نسبة الالتحاق
بالدراسة الابتدائية (٨٨٪) للأطفال في فئة السن ١٤-٦ عام
* ١٩٧٦

٢ : صحة الاردن بين الى الدول العربية النفطية وإلى الدول المتقدمة *

٣ : انخفاض نسبة مشاركة المرأة الاردنية في سوق العمل وذلك في فئة
العمر ٦٥-١٦ سنة حيث بلغت (٤٤٪) عام ١٩٨٠ (الجدول ٣)
المذكور آنفا *

يبين توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في الاردن في
جدول (٨) أن نسبة القوى العاملة المشغلة في القطاع الزراعي إلى جملة
القوى العاملة قد انخفضت من (٣٣٪) عام ١٩٧٥ إلى (١٣٪) عام ١٩٨٠ وقد
صاحب هذا الانخفاض في نسبة المشغلين في القطاع الزراعي ، ارتفاع في
نسبة المشغلين في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات ،

جدول رقم (٨)

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في الأردن

١٩٨٠		١٩٧٥		القطاع
نسبة (%)	عدد	نسبة (%)	عدد	
١٣٣	٦٣٠٦٩	٣٣	١٢٥٠٠٠	الزراعة
١٨٩	٨٩٦٢٤	٨	٣١٠٠٠	الصناعة والتعدين
٦٧٨	٣٢١٥٠٧	٥٩	٢٢٤٠٠٠	الخدمات
١٠٠٠	٤٧٤٢٠٠	١٠٠٠	٣٨٠٠٠	المجموع

المصدر: (١) هيثم الحوراني، "دور القوى العاملة في الاقتصاد القومي" محاضرات
وأبحاث في القضايا السكانية، الجزء الثاني ١٩٨١، وزارة العمل،
 الأردن •

Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets, ECWA, No. 3, May. 1982 . (٢)

حيث ارتفعت نسبتهم في القطاع الصناعي من (١٩٪) عام ١٩٢٥ إلى (٨٪) عام ١٩٨٠، وكذلك ارتفعت نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات من (٥٩٪) عام ١٩٨٦ إلى (٦٨٪) عام ١٩٨٠ • وتدل هذه النسب على تحول ملحوظ من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى وذلك نتيجة للتتوسيع الصناعي والخدمات في النصف الثاني من السبعينيات، كما أن ذلك يوضح هجرة العمال من الريف إلى المدن تاركين العمل الزراعي (بسبب اعتماد الزراعة على الرى المطرى ونقص الرى الدائم وقلة رأس المال المستثمر فيها) باختصار عن عمل مجزأ كثري في القطاعات الأخرى، فاذهب عن الحواجز والضمانات المتوفرة في مثل تلك القطاعات • إن هناك تغير هيكلية في الأردن فيما بين القطاعات نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية •

إن نظرة سريعة على الجدول رقم (٨) تبين عدم التوازن في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية، حيث لا زالت مجمل القطاعات السلعية (زراعة وصناعة وتعدين) لا تستحوذ على أكثر من (٣٠٪) من جملة القوى العاملة الأردنية ، مما يعكس أيضاً هيمنة قطاع الخدمات على غالبية الناتج المحلي • إن عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية يتطلب تغيير جذر في بنية وتركيبة الاقتصاد الأردني ، وذلك من خلال تخصيص استثمارات أكبر في القطاعات السلعية حتى تقترب من وضع الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمعظم المواد الغذائية بدلاً من الوضع الحالي الذي يتميز بالعجز والاستيراد، وهذا يتطلب أيضاً وضع حد للهجرة الريفية عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

يتناول هذا الجزء بايحاز مناقشة كل من الهجرة الداخلية والهجرة
الخارجية الاردنية .

١ : الهجرة الداخلية

ويقصد بها حركات السكان من الريف الى المدن مما
يؤدي الى اختلال في توزيع السكان بين المحافظات، وبالتالي
زيادة النمو الحضري على حساب النمو الريفي وتعود أسباب الهجرة
الداخلية في الاردن الى عدة اسباب منها :

١ : الرغبة في الحصول على مستوى أفضل للمعيشة، وذلك
نتيجة لتوفر كافة الخدمات في المدن كالمواصلات والتعليم
والصحة والوسائل الترفيهية . كما أن هناك تفاوتاً في الأجراء
بين العمل الزراعي وبين العمل في قطاعات الصناعة
والخدمات ، بالإضافة إلى التشريعات والحوافز كالملايين
والتأمين والضمان الاجتماعي المتوفرة لدى العمال الصناعيين
دون الزراعين وكذلك أيضاً امكانية توفير الكثير من فرص العمل
المتنوعة في المدن .

٢ : الهجرات القسرية التي مربها الاردن ، مثل الهجرة
الناتجة عن حرب ١٩٦٧ وما رافقها من احتلال اسرائيلي
للبờقة الغربية وهجرة النازحين من الضفة وقطاع غزة وتمركزهم
حول المدن الرئيسية . كما أن هناك الهجرة من وادي الاردن
خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧١ نظراً للظروف غير الآمنة في
ذلك الحين .

٣ : تركز معظم الصناعات والمؤسسات العامة والمعاهد والمراكز
العلمية والمؤسسات المالية في العاصمة عمان .

٤ : موسمية العمل الزراعي مما يتربّع عليه من فراغ للعامل
معظم فترات السنة ودخل محدود لفترة معينة من السنة ،
ناهيك عن سياسات الا سعار وارتفاع اثمان مستلزمات
الزراعة .

يتربّع على الهجرة الداخلية الكثير من النتائج أهمها :

١ : تغيرات في توزيع حجم السكان والقوى العاملة جغرافياً ،
ما ينتج عنه حدوث عدم توازن بين القطاعات الاقتصادية
سواء من حيث العمالة فيها أو القيمة المضافة التي تساهم
بها في الناتج المحلي .

٢ : زيادة الا زحام في المدن الكبرى ، مما ينتقل العبء على
الاستثمارات الحكومية في الخدمات كala سكان والنقل والطرق
والتعليم والصحة ، وهذا بدوره يؤدي الى خلق ظروف
غير صحية واحتقانات في تلك الخدمات ومشاكل اجتماعية
متعددة .

ب : الهجرة الدولية

لاقت هجرة العمال الاردنيين الى الخارج تشجيعاً في
اواخر الخمسينيات والستينيات حيث كان الاردن يشكو من نسبة عالية
من البطالة (٨٪) ، وقد بلغ عدد العمال المهاجرين حوالي
ستون الفا عام ١٩٦١ الا انه مع استتباب الا من في بدايته

السبعينات وبداية تتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣_١٩٧٥ حيث بدأ الاقتصاد الاردني يستعيد نشاطه بعد فترة ركود مربها أدت الى انخفاض معدل نمو الدخل القومي ، خفت حدة البطالة في الاردن . وقد رافق ذلك تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية البترولية وقفزة في ارتفاع اسعار النفط، مما دفع ب تلك الدول البترولية الى زيادة استيراد الابدی العاملة الفنية وغيرها . أدى كل ذلك الى تسارع هجرة القوى العاملة الاردنية، حيث ازداد عددهم الى ٤٠٨٠ ألف عام ١٩٧٥ ، والى ٦٢٤ ألف عام ١٩٧٨ ثم ارتفع الى ٤٣٠٥ ألف عام ١٩٨٠ .

تركز هجرات القوى العاملة الاردنية الى دول البترول العربية كالسعودية والكويت والامارات العربية، حيث تستحوذ الدول العربية مجتمعة على أكثر من (٢٠٪) من جملة القوى العاملة الاردنية في حين يتوزعباقي (وهم الكفاءات العلمية) على الدول المتقدمة والتي تبرز الولايات المتحدة على رأس قائمة تلك الدول ويمكن توضيح ذلك في جدول رقم (٩) .

وسوف نتناول بيان آثار الهجرة الدولية للعمال الاردنيين على الاقتصاد الاردني ، حيث نقتصر الدراسة على محاولة تعداد هذه الاثار دون الخوض في التفاصيل (العناني وعبد الجابر ١٩٨١) ومن آثار الهجرة ما يلي :

جدول رقم (٩)

العمال والكفاءات الأردنية في الخارج

البلد	دول العرب				
	المجموع الكلي	الدول المتقدمة	الدول العربية	الإمارات العربية المتحدة	السعودية
٣٤٠٤٠٠	٤٣٩٦٠٠	٢٧٥٠٠	١٩٠٠٠	٥٦١٥٠٠	١٩٨٠
٢٣٤٥٧٣	٢٠٦٠٢٣	٣٧٤٩٤	٢٢٢٣٠	٦٩٠٧٤	١٩٧٨
٢٢٤٥٧٣	٢٠٨٠٠	٣٧٤٩٤	٢٢٢٣٠	٦٩٠٧٤	١٩٧٨

المصدر: (١) حربى النبوى، سليم أبو الشحر، حالات العاملين فى ضوء واقع هجنة الأردن بين إلى الخارج، دائرة الابحاث

والدراسات (عمان: البنك المركزي الأردني ، ١٩٨٦) .

Birks, J.S., and C.A. Sinclair, International Migration and Development in the Arab Region, ILO 1980 .

١ : النقص في القوى العاملة الالزمة لتنفيذ الخطة الثلاثية
١٩٧٣—١٩٧٥ وما تلاها مما اخر تنفيذ بعض المشاريع،
وادى الى استيراد القوى العاملة الاجنبية من الخارج وما
صاحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية ٠ ويجب التنويع
هنا الى ضرورة اجراء دراسة شاملة للقوى العاملة الاجنبية
وبيان ايجابياتها وسلبياتها ، وهذا ما تتوى الدائرة
الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية القيام به اذا ما
توفر التمويل اللازم ٠

٢ : نتيجة لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وتسارعها
في السنوات الاخيرة ازداد الاستهلاك والاستيراد والاستثمار
وارتفعت مستويات الا سعار ٠ لقد كانت تلك التحويلات ضئيلة نسبيا
ما قبل عام ١٩٦٧ ، ولكنها تسارعت في السبعينات ٠ واذا
ما نظرنا الى حجم تلك التحويلات نجد أنها في تصاعد
مستمر ، حيث بلغت ١٩٦٥ مليون دينار عام ١٩٦٥ ، ارتفعت
الى ١٤٠٤ مليون دينار عام ١٩٧٣ ثم الى ٣٤٠٩ مليون
دينار عام ١٩٨١ ٠ ومن الجدير بالذكر أن الارقام الواردة
في ميزان المدفوعات تحتوى فقط على تحويلات الاردنيين
العاملين في الخارج وهي المتدفع عن طريق الجهاز
المصرفي والصرافين الاردنيين فقط ، وهذه التحويلات
تشكل أقل من نصف قيمة التحويلات الفعلية حسب تقديرات
بعض المسؤولين الاردنيين ، حيث أن هناك طرقا أخرى
ترسل بها التحويلات ولكنها لا تظهر في ارقام ميزان المدفوعات

كالاصدقاء والاقارب والتجار ومع العاملين انفسهم عند زيارتهم للاردن ، بالإضافة الى أن هناك قسم من التحويلات المباشرة التي ترسل الى ذوي المهاجرين في الخارج بهدف الدراسة أو العلاج ، وهناك ايضا تحويلات عينية يرسلها المهاجرين . و اذا ما تتبعنا أوجه اتفاق تلك التحويلات نجد أنها تتوزع ما بين الاستهلاك وشراء الاراضي والعقارات ، وطبعاً ذلك فان مساهمة التحويلات في الاستثمارات الانتاجية بقيت محدودة . ان تحويلات الاودنيين قد حفظت الاستهلاك ، وساهمت في تغطية المستوردة وخاصة الاستهلاكية منها ، وأدت الى تفاقم الصغوط النசخصمية عن طريق زيادة عرض النقد ، وعلي الجانب الآخر فان تلك التحويلات قد خففت من عجز ميزان المدفوعات ، وساهمت في نمو الناتج القومي الاجمالي وذلك عن طريق بند صافي الدخل من الاستثمار في الخارج . أما مساهمة التحويلات في الصادرات فانها غير واضحة ، خاصة اذا ما نظرنا الى مساهمتها في استثمارات المشاريع والصناعات التصديرية ، أما اذا نظرنا الى التحويلات والهجرة من زاوية أخرى فانها قد ساهمت في تخفيض العائدات بمعنى انه اذا توفرت اعداد العمال المهاجرين فان الانتاج المحلي سوف يزداد بأجر أقل وبالتالي فان الصادرات سوف تزداد . وبشكل عام خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ نجد أن التحويلات قد ساهمت في تمويل ٤٥٪ من مجمل المستوردة من السلع والخدمات ، وشكلت

نسبة (٣٦٪) من مجمل الصادرات من السلع والخدمات، وشاركت بـ(٤٦٪) من الصادرات من الخدمات فقط، وساهمت بنسبة (٢٢٪) من الناتج القومي الاجمالي، ويُعَن توضيح ذلك في جدول (١٠) .

٣ : نتيجة للهجرة وما صاحبها من نقص في القوى العاملة، ارتفعت الاجور المحلية في القطاعين العام والخاص لكي تجاري ارتفاع الاجور في دول البترول العربية، ولكنها بقيت أدنى منها في الخارج، وقد أدى ارتفاع الاجور المحلية أيضاً إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار. كما أن ارتفاع الاجور في القطاع العام أدى إلى زيادة الانفاق الحكومي والذي انعكس على زيادة السيولة المحلية أى عرض النقد وبالتالي ارتفاع الأسعار أيضاً .

٤ : زيادة الانفاق والكلفة في التعليم والتدريب والإعداد .

٥ : زيادة معدل دوران العمل في السوق المحلية مما أربك الادارات المحلية .

ومن أهم العوامل التي ساهمت في زيادة هجرة القوى العاملة الأردنية للخارج ما يلي :

١ : ارتفاع مستوى الاجور في الدول النفعية عنها في الأردن كما ذكرنا سابقاً .

(١٠)

متوسط الفترة	١٩٨١—٧٦	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦
حجم التحويلات (مليارات دينار)	١٤٦٠	١٠٣٨	٥٣٨	١٠٩٥	٥٢٤٠	١٣٦٠
الناتج القومي الإجمالي (مليارات دينار)	١٧١٠	١١٩٩٣	١٨٠٣٤	١٣٤٦	٩٣٩٤	٣٠١٣
نسبة التحويلات إلى مجمل الصادرات (%)	١٣٠	٥٣٥٠	٧٩٣٤	١٣٧١	٣٤٠	٣٠٠
نسبة التحويلات إلى مجمل الخدمات (%)	١٣٠	٥٣٥٠	٧٩٣٤	١٣٧١	٣٤٠	٣٠٠
نسبة التحويلات إلى الناتج الإجمالي (%)	١٣٠	٥٣٥٠	٧٩٣٤	١٣٧١	٣٤٠	٣٠٠
معدل التغير في التحويلات (%)	١٦٧٠	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥

المصدر: حسبت من الشرة الا حماقية الشهرية ، والبلك المركزي الاردني ، عدد نشرات

٦ : اتباع الأردن لسياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بالهجرة حيث لا توجد قيود تحد من انتقال العمال إلى الخارج .

٧ : قرب الأردن جغرافياً من معظم دول البترول العربية المستقبلة للإيدي العاملة .

٨ : السمعة الحسنة للعامل الأردني في الخارج حيث تتميز القوى العاملة الأردنية بالمهارة والتدريب وحسن الإنتاجية والإداء .

٩ : العامل السياسي وعدم الاستقرار خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧١ .

١٠ : كبر حجم سوق العمل في الدول العربية البترولية مقارنة بالسوق الأردنية ولذلك تعتبر هذه المناطق جاذبة للإيدي العاملة .

وبالنظر إلى ايجابيات هجرة الأردنيين للخارج ، فإنه يمكن حصر بعضها فيما يلي :

١ : زيادة التحويلات المالية من الأردنيين العاملين بالخارج ، وقد ذكرت بالتفصيل سابقاً .

٢ : زيادة الخبرات والمهارات المكتسبة لهؤلاء العاملين ، خاصة إذا علمنا أن معظم عمل هؤلاء العاملين يتركز في الصناعة والبترول والانشاءات .

٣ : زيادة التعاون الاقتصادي ما بين الأردن والدول العربية الشقيقة ، حيث يقدم الأردن الكثير من الكفاءات في مختلف التخصصات عن طريق الإعارة أو الانتداب أو التعاقد المختاري .

الفصل الرابع

علاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية

يتكون هذا الفصل من جزئين ، يتعلّق الجزء الاول بمعدل دخل الفرد ،
ويبين الجزء الثاني الاثار الاقتصادية للنمو السكاني السريع بشكل عام .

١٠٤ معدل دخل الفرد

من المعلوم أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي هي الارض
ورأس المال والعمالة والتنظيم ، ويمكن النظر الى زيادة السكان من زاويتين ،
فمن الزاوية الاولى تعني زيادة السكان زيادة القوى العاملة في المدى
الطويل اى زيادة الانتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي الى ارتفاع
مستوى الرفاهية اى معدل دخل الفرد . ومن الناحية الثانية فان زيادة
السكان تعنى ارتفاع نسبة الاعالة وحجم الا سرة وبالتالي انخفاض معدلات
الادخار والاستثمار وارتفاع الطلب الاستهلاكي . فاذا ما كانت الموارد
الاقتصادية والانتاج عاجزة عن مجاراة هذا الطلب الاستهلاكي المزدوج ،
فان النتيجة هي انخفاض مستوى دخل الفرد وبالتالي انخفاض مستوى
الرفاهية .

تأتي زيادة السكان هذه كنتيجة لارتفاع معدلات المواليد
وانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات الهجرة الى البلدان المهاجر
اليها ، وهذه العوامل تتعكس بدورها على التنمية الاقتصادية من حيث
زيادة الانفاق على الخدمات والاستثمارات الالازمة لخلق فرصة العمالة على

المدى الطويل ، كما أن هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الأدخار وبالتالي معدل دخل الفرد في المدى القصير .

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الدخل القومي بالمتطابقة التالية :

$$\text{معدل نمو الدخل القومي} = \text{معدل نمو السكان} + \text{معدل نمو متوسط دخل الفرد}$$

ومن هذه المتطابقة يتضح أنه لزيادة معدل نمو متوسط دخل الفرد ، لا بد من زيادة معدل نمو الدخل القومي بنسبة أعلى من معدل نمو السكان ، أو على الأقل خفض معدل نمو السكان مع بقاء معدل نمو الدخل القومي ثابتاً ، إن معدل دخل الفرد هو أحد المعايير المستخدمة للمقارنة بين الدول المختلفة فيما يتعلق بمستوى الرفاهة الاجتماعية والنحو الاقتصادي ، ويتبذل هذا المعدل طبقاً لفقر أو فراز الدولة المعنية في دول منطقة غرب آسيا ، كما يتضح ذلك في جدول رقم (11) .

٢٠٤ : الآثار الاقتصادية للنحو السكاني السريع

لا زال الجدل يدور حول ضرورة الحد من النحو السكاني السريع ، ففريق يرى أن زيادة السكان ليست هي المعضلة ، وإنما المشكلة تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحكم في مستوى الخصوبة الكلية واعادة توزيع السكان ريفياً وحضرياً . وفريق ثان يرى أن زيادة السكان ضرورية لاستغلال الأراضي التي لا زالت غير مستغلة ، كما أن زيادة السكان تؤدي إلى استغلال الوفورات الاقتصادية وذلك من خلال توسيع رقعة السوق وزادت الطلب بالإضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى توفير قوى عاملة

جدول رقم (١١)
 معدل دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دول منطقة غرب اسيا
 لعام ١٩٨١

البلد	معدل دخل الفرد
البحرين	٢٤٩٠
اليمن الديمقراطية	٥١٢
سوريا	٦٠٤
لبنان	-
العراق	١٦٣٣
الأردن	٥٠٨٥٠
الكويت	-
لبنان	٥٩٣٤
قطر	٢٢٧٩٥
السعودية	١٣٢٣٠
سوريا	١٠٦٩
الامارات العربية	٥٥٦٦٠
اليمن	٤٠٩

Source: World Population Data Sheets, Population Reference Bureau , Inc., Washington , 1983 .

أكبر مستقبلية مما يدعم مشاريع الهوية التحتية، وتؤدي إلى عملية الابداع عند بعض الافراد ناهيك عن متطلبات العوامل السياسية والحروب . وهناك فريق ثالث يرى أن زيادة السكان هي مشكلة حقيقة لكونها تهدد مستوى المعيشة والتنمية الاقتصادية ، ويمكن القول أن معدل نمو السكان المرتفع في بعض الدول التي تتوفّر فيها الموارد الطبيعية مثل دول البترول العربية هو ظاهرة لا غبار عليها بل ويجب تشجيعها .

لقد اشرنا سابقا الى بعض الاثار الاقتصادية للنمو السكاني السريع
ويمكن تلخيص تلك الاثار بما يلى :

انخفاض نسبة السكان العاملين الى مجموع السكان في المدى القصير مما يؤدى الى ارتفاع نسبة الاعالة لفئات العمر ١٥ سنة فأقل و ٦٥ سنة فأكثر • فبينما نجد أن تلك النسبة تصل الى ٢:١ في الدول المتقدمة، نلاحظ أنها تتراوح ما بين ٤:١ الى ٦:١ في معظم دول منطقة غربى آسيا • هذا وقد أشرنا الى أن ارتفاع نسبة الاعالة يؤدى الى تدني نصيب الفرد من الدخل القومى خاصة في الدول غير النفطية مما يتزعم عليه انخفاض نصيب الفرد من التغذية والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، وهذه بدورها تؤدى الى تدني مستوى انتاجية العامل • كما أن ارتفاع نسبة الاعالة إنما يعني زيادة وزن الفئة المستهلكة على حساب الفئة المنتجة وبالتالي زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار •

٢ : تفاقم ازمة الامن الغذائي ، حيث اصبحت زيادة السكان تفوق زيادة الانتاج الغذائي (الحيواني والنباتي) وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من المواد الغذائية المتاحة، مما تضرر هذه الدول الى سد هذا النقص الغذائي عن طريق الاستيراد والذي يكون مصحوبا في العادة بارتفاع اثمان السلع المستوردة واحياناً مدعاوما بالدعم الحكومي، مما يساهم في الضغوط التضخيمية وتزداد ازمة الغذاء حدة نتيجة لانكماس الاراضي القابلة للزراعة بسبب الزحف العمراني ، وتصاعد ظاهرة التصحر الحضاري، وكذلك نتيجة لاستخدام الاسلوب الزراعي التقليدي وضخامة الموارد اللازمة لاستصلاح واستغلال الاراضي غير المستغلة . فاذا علمنا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لمعظم دول المنطقة منخفضة، ومع زيادة معدل دخل الفرد وارتفاع المستوى الاقتصادي والتعليمي يزداد الطلب الاستهلاكي الفردى ويزداد تنوعاً مما يزيد من حدة أزمة الغذاء .

٣ : حدوث اختناقات في الخدمات والمراافق العامة ومثال ذلك صعوبة تنفيذ برامج التغذية والتعليم والصحة والإسكان مما يربك عملية التخطيط الاقتصادي ويؤدى الى ابطاء عملية التنمية الاقتصادية وبها افشلها احياناً كلها أو جزئياً .

٤ : عدم التوازن في توزيع القوى العاملة قطاعها وجغرافياً خاصة اذا كانت التنمية تلك القطاعات أصلاً غير متناغمة حسب خطط التنمية الاقتصادية .

٥ : زيادة العجز في الميزان التجارى وظهور الفجوات التضخمية، وذلك نتيجة لزيادة نمو السكان بمعدلات أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي والذى يعتمد بدوره على مدى توافر الموارد الاقتصادية (وهي في الغالب محدودة) وعلى مرونة عوامل الانتاج (وهي غالباً عديمة المرونة) مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكى وزيادة المستوردة، وهذه بدورها تساهم في زيادة العجز في الميزان التجارى. كما أن زيادة السكان تؤدى إلى زيادة الانفاق الحكومي سواء على الخدمات العامة والمرافق أو على الأجر ودعم بعض السلع الضرورية. ويزيد الإنفاق الحكومي من عرض النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار. كما أن زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية يدفع الدول إلى الاقتراض من الدول الخارجية والتي غالباً ما تكون مشروطة بما يؤثر على السيادة الوطنية لتلك الدول المقترضة.

الفصل الخامس

النـاـوـاـج وـالـتوصيات

يتناول هذا الفصل ملخصا لا هم نتائج هذه الدراسة وتقديم بعض
الاقتراحات :

١ : النـاـوـاـج

قدمت هذه الورقة عرضا لا هم الخصائص الديموغرافية وعلاقة النمو
السكاني بالتنمية الاقتصادية في دول منطقة غرب آسيا مع اشارة خاصة إلى
الأردن كدولة من دول المنطقة *

يبدو التفاوت بين دول المنطقة جليا فيما يتعلق بأهم المؤشرات
الديموغرافية والاقتصادية، فلما زالت دول المنطقة تتباين فيها معدلات العواليد
المترتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة ومستويات الخصوبة العالية ونسبة
الإعالة العالية. كما أن هناك تباينا بينها في معدلات نمو السكان والتركيب
العمرى للسكان والهجرة ومعدلات دخل الفرد *

تتميز الدول العربية البترولية بوجه عام بارتفاع معدلات دخل
الفرد مما يعكس على انخفاض معدلات الوفيات، وبارتفاع نسبة النمو
السكاني بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة وزيادة معدلات الهجرة الخارجية
للداخل، وبارتفاع نسبة سكان الحضر نتيجة لتركيز الصناعات البترولية
والهجرة الريفية، وبارتفاع نسبي في معدلات المشاركة للقوى العاملة مقارنة
بالمدن العربية غير البترولية، وبارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي
إلى جملة القوى العاملة بسبب صناعة البترول الاستخراجية *

أدت زيادة معدلات دخل الفرد خصوصا في الدول النفعية
وعموما في دول المنطقة الى زيادة الطلب الاستهلاكي والاستيراد . ومع
تدفق عائدات البترول والتحويلات والمساعدات لبعض دول المنطقة
ازدهرت قطاعات التجارة والمالية والخدمات الحكومية وقطاع الخدمات
عموما ، مما دفع ببنك القطاعات الى مركز الصدارة بين القطاعات الأخرى
سواء من حيث القوى العاملة فيه أو القيمة المضافة الناتجة عنه ، وقد أدى
ذلك الى ظهور العدن المهيمنة وزيادة نسبة سكان الحضر الى جملة
السكان .

تؤدي الهجرة ما بين دول المنطقة الى زيادة التعاون الاقتصادي
بينها ، وتساهم في عملية التنمية في الدول المستقبلة . وبالمقابل فإنها
تساهم في تحسين أسر المهاجرين وموازين مدفوعات الدول المرسلة ولكنها
بالمقابل أيضا تؤدي الى تسارع الاستهلاك والاستيراد والتضخم ونقصا في
قوى العاملة في بعض الدول المرسلة كالاردن مما أثر على برامج التنمية
وأدى الى الاستعارة بالعمال الوافدين .

يتميز الوضع السكاني في الأردن بثبات معدلات المواليد عند
مستويات مرتفعة ، وبانخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات ، وبارتفاع النسبة
المئوية لفئة صغار السن من جملة السكان ، وارتفاع نسبة الأعالة ومعدل
الخصوصية الكلي ، وبعدم التوازن في توزيع القوى العاملة قطاعيا وبانخفاض
معدلات المشاركة للقوى العاملة من جملة السكان ، وبانخفاض نسبة مشاركة
الإناث في سوق العمل .

مع أن الجدل في الدول الغربية لا زال قائما حول الاثار الايجابية والسلبية للنمو السكاني السريع، الا انه يمكن القول بشكل عام أن النمو السكاني السريع يخلف وراءه اثارا اقتصادية عديدة نذكر منها على سبيل المثال ارتفاع نسبة صغار السن وازيد ياد عبء الاعالة في المدى القصير مما يؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي خاصة في الدول النفطية بسبب زيادة الاستهلاك ، كما انه يؤدي الى انتشار البطالة على المدى الضويل . ويؤدي كذلك الى حدوث اختناقات في الخدمات والمرافق العامة ويريك عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية وقد يؤدي الى افلالها ، كما أنه يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري نتيجة لزيادة الاستهلاك والا ستيراد وظهور التضخم نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وزيادة الا جور ودعم بعض السلع الفاخرة وبالتالي زيادة عرض النقد . وتؤدي زيادة السكان ايضا الى تفاقم ازمة الامان الغذائي نتيجة لتفوق زيادة السكان على زيادة الانتاج الغذائي مما يؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الموارد الغذائية المتاحة وبالتالي سوء التغذية ومضاعفاتها وزيادة الاستيراد لسد العجز الغذائي وما يجره ذلك من التضخم بسبب ارتفاع اسعار المستوردة . ومن ناحية أخرى لو استغلت **الزيادة السكانية** في زيادة الاستثمارات وتوسيعها أى في استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتوافرة فان ذلك يترك آثارا ايجابية للنمو السكاني السريع .

ب : التوصيات

هناك عدد من التوصيات التي لا بد من الاشارة اليها في ختام هذا البحث، المتعلقة بالهجرة الداخلية والخارجية والقوى العاملة والبيانات والدراسات .

١ : الهجرة الداخلية

يجب التأكيد على التنمية الريفية والتخطيط الانمائى وذلك بالتوسيع في دراسات الاقاليم وتخطيط المدن ، وتقديم الخدمات للريف وتطوير المرافق العامة واقامة الصناعات فيه ، كما لا بد من تحديد الحد الادنى للأجور الزراعية وتقديم الحوافز والضمان الاجتماعى ، وخلق فرص عمل جديدة ، والحد من ظاهرة المركبة في المؤسسات والمرافق العامة في العاصمة ، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .

٢ : الهجرة الخارجية

يجب التوسيع في دراسة اسباب هجرة الكفاءات العلمية العربية الى الدول المتقدمة سواء كانت سياسية أو مادية أو عدم توفر المناخ العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، ومحاولات جذب تلك الكفاءات عن طريق تشجيعها للعودة للوطن وايجاد فرص العمل المناسبة لهم وقد المؤشرات لهم وربطهم بالوطن . أما الهجرة الخارجية فيما بين دول المنطقة، فان هناك ضرورة لعقد اتفاقيات الثنائية لتنظيم الهجرات وتحديد الاجور وحجم العمالة المطلوبة و نوعها و تخفيف المشاكل الناجمة عن الضرر .

٣ : القوى العاملة

يجب التنبؤه والتأكد على اعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة ربط خطط التنمية بتخطيط القوى العاملة عرضاً وظليها قطرياً وعربياً . كما أنه يجب العمل على تدريب العاملين ورفع أجورهم وربطهم بالتقنولوجيا الحديثة لرفع كفاءتهم وانتاجيتهم . ويجب العمل كذلك على زيادة مساهمة المرأة في القطاعات الانتاجية عن طريق اتاحة الفرص المتكافئة لها في التعليم وتقديم التسهيلات اللازمة مثل توفير دور الحضانة وغيرها ، والتوسيع في نشر المعلومات لتنظيم الا سوة ووسائل منع الحمل وذلك للحد من معدلات الخصوبة العالية وارتفاع نسبة صغار السن وعمر الاعالة .

٤ : البيانات والدراسات

لا بد من توفير البيانات الديموغرافية المتنوعة حتى يمكن القيام بدراسات تحليلية اعمق لكافة محددات الخصوبة ووفيات الرضع وتحليل الاتجاهات السكانية . وكذلك يوصي بضرورة القيام بدراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لتحركات السكان بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وضرورة التوسيع في دراسات النماذج الاقتصادية الديموغرافية لربط كافة المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية ، وبالتالي دراسة بدائل معدلات نمو السكان وأثرها على معدلات دخل الفرد وعمل التنبؤات المختلفة .

المراجع العربية

- ١ : تيسير عبد الجابر ، بسام الماكف (١٩٨٠) ، "استراتيجية السكان في الوطن العربي" ، عدد ١١ و ١٢ ، السنة الثالثة مجلة العمل ، (عمان : وزارة العمل) .
- ٢ : حربي النبوى مسليم ابو الشعر (١٩٨٢) ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ، (عمان : دائرة الابحاث والدراسات، البنك المركزي الاردني) .
- ٣ : دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٢ ، (عمان) .
- ٤ : دائرة الاحصاءات العامة، المسح القومي للخصوصية في الاردن ، ١٩٧٦ (عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٦) .
- ٥ : جواد العناني ، تيسير عبد الجابر (١٩٨١)، "تجربة الاردن وسياسات حول انتقال القوى العاملة" ، محاضرات وابحاث في القضايا السكانية (عمان : وزارة العمل) .
- ٦ : عبد المنعم ابو نوار (١٩٨١)"، التكوين السكاني في الاردن" محاضرات وابحاث في القضايا السكانية (عمان : وزارة العمل) .
- ٧ : رياض طبارة (١٩٨١) ، "السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي" ، عدد ٢٠ حزيران النشرة السكانية ، (بيروت: المعجمة الاقتصادية لجنوب اسيا) .

- ٨ : هيثم الحوراني (١٩٨١)، "دور القوى العاملة في الاقتصاد القومي"، محاضرات
وأبحاث في القضايا السكانية، الجزء الثاني (عمان : وزارة العمل) .
- ٩ : البنك المركزي الأردني، النمرة الاحصائية الشهرية (أعداد مختلفة) .
- ١٠ : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ (البنك الدولي) .

المراجع الاجنبية

1. Kubursi, A. (1983), "Arab Agricultural Productivity : A New Perspective", in I. Ibrahim (ed.), Arab Resources, (London:Croom Helm).
2. Birks, J.S. and C.A. Sinclair (1980), International Migration and Development in the Arab Region, Geneva ILO.
3. Demographic and Related Socio - Economic Data Sheets for Countries of the ECWA, No.2, Jan. 1978.
4. Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets, ECWA, No.3, May 1982 .
5. World Population Data Sheet, Population Reference Bureau, INC., Washington, 1983.
6. Ecevit, Z. (1982), "Labour Migration in the Middle East and North Africa and its Economic Implications" in ECWA. Population and Development in the Middle East.

